

اختالفوا في إمكانية عودة الميليشيات إلى الواجهة

# سياسيون: تأخر تسليم الوزراء الأمنيين يلقي بظلاله على الشارع



قبل القوات الأمنية لـ"زالة العصابات والميليشيات وتنظيف البلد من جميع المجموعات المسلحة".

من جانبه قال النائب عن تيار شهيد المحراب حبيب الطريفي لا توجد هناك أي ثغرة لعودة الميليشيات إلى الساحة العراقية.

وأضاف أنه لا يوجد أي مسوغ لعودة الميليشيات إلى الشارع العراقي وإن الدولة العراقية في حالة ظهير من المجموعات الخارجية في القانون والحكومة العراقية سوف تكتفى عن قريب ومجلس النواب

سوف يكون رقبياً على عمل الحكومة وجميع الجهات ترفض عودة الميليشيات.

واعقب عام ٢٠٣ ظهور العشرات من الميليشيات السحلية ترتكب باحراز ونيران دينية وأخرى مجهولة.

ويشان هذا الملف أصدرت منظمة "عز

العراق" المعنية بحقوق الإنسان، بياناً رصد فيه أكثر من مائة وخمسة تشكيلات

للميليشيات تعود لأحزاب وبنارات دينية.

وجاء في بيان المنظمة العراقية الذي أصدرته في كانون الأول الماضي أنه تم رصد ٥٥٥ كياناً ونكتلاً وتمجعاً سياسياً

وحربياً، حسب إحصائيات مفوضية

الانتخابات العامة المستقلة.

وأوضح أن أغلب هذه الكيانات والتجمعات لديها ميليشيات خاصة بها.

وذكر البيان أن جميع هذه الميليشيات تختنق مقار ووجهات لها في مختلف مناطق العراق وتم رصد ١٣ ألفاً وخمسمائة مقر،

ويوجهات مختلفة لأن يكون مقر شركة مقاولات وهمية أو جماعة خبرية أو تجمع سياسي كفطاء لأعمال الأحزاب وهذه القار

هي في حقيقة الأمر تضم ميليشيات تابعة لهذه الجهات والأحزاب.

وعلى خلفية هذه البيانات فقد قال النائب عن

تيار الصدري بهاء المليشيات الذين أخذت مسارات قانونية وتشريعية، عندما قاتلت الأحزاب

دمج ميليشياتها بالمؤسسات العسكرية،

مفضلاً أن بعض الأحزاب قاتلت عناصر غير مهنية ضمن المؤسسات العسكرية."

وأكمل المعرجي أن الميليشيات عندما تكون أكبر من وجودها خارج هذه المؤسسات.

فيما الان تستخدمن أدوات وأسلحة الدولة.

وأشعار إلى أن الكثير من الجرائم التي

حصلت في الفترة الأخيرة جرت بسياسات

وساعدة هذه الأدوات التي تستخدمنها عناصر الميليشيات التي تم زجها في

الأجهزة الأمنية.

اما أحد المسؤولين المازبين في صحف

العراق الملا ناظم الجبوري في تصريح

صحفي قال إن الحكومات المتعاقبة لم

تمكن من حسم المعركة بشكل كامل مع

الميليشيات.

وأكمل بدوره أن عدد من هذه الميليشيات

دخلت الأجهزة الأمنية وبخرجت منها

ميليشياً سيساتية، سواء داخل وزارة

الداخلية أو الدفاع، وبذات تمارس

أعمالها تحت غطاء قانوني، وتمارس

أعمال إرهاب" منظم ضعن حدود ملتف

على سلاسل وسبارات الدولة، مفضلاً

أن هذه الميليشيات لها ارتباطات داخلية

وخارجية مع بعض دول الجوار.

الوضع الأمني بشكل تام بسبب وجود

بعض المخلفات الإرهابية التي تستهدف

الموالين ومؤيدي الدولة.

في غضون ذلك قال النائب عن دولة القانون

سعد المطبلاني إن هناك مجتمع س桠سي لا

تزال تحفظاً بأسلوبها لكن عقلي الشارع

غير مشروعة.

وينبأ أن تأخير الوزراء الأمنيين لا يؤثر

على عودة الميليشيات لعودة الميليشيات على

اعتبار أن الميليشيات التي كانت تدعى إلى

العنف واستخدام السلاح اليوم أصبحت

جزءاً من الدولة العراقية وبدأت تفهم أن

السلاح لا يوصلها إلى الحكم أو النائب في

القرار السياسي.

استبعد النائب عن دولة القانون خالد

الأسدي أن تكون هناك إمكانية لعودة

الميليشيات إلى الشارع العراقي لأن الأجهزة

الأمنية أصبحت مت荡كة من أدائها وفي أي

وقت تعود سيكون واجب الدولة والأجهزة

اللذتين تتصدى لها ومحاسبتها.

وأضاف أن السلاح الآن في يد الدولة

ولا توجّه مظاهر مسلحة في معظم المدن

إضافة إلى أن الميليشيات التي كانت تحمل

العلويّة على الرغم من وجود بعض

الجهات الأمنية.

وأوضح إننا لا تختلف من عودة الميليشيات

ولا تستطيع أن تقول نحن مسيطرون على

الشارع العراقي".

بعض المخلفات الإرهابية التي تستهدف

الموالين ومؤيدي الدولة.

في غضون ذلك قال جهات

سياسية لا تزال تحفظاً بأسلوبها بسب

صادر أمر تنسيقي رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٣

بدمج الميليشيات بالقوات الأمنية.

وقال "بما أن بناء الدولة غير مستقر وغير

مؤسسياته ولم يتم إنشاء الأجهزة الأمنية

على أساس المهنة فمن المتوقع أن تعود

الميليشيات إلى الشارع العراقي".

وأضاف أن جميع الجهات السياسية

تحفظاً بأسلوبها إلى الشارع العراقي

لأنه لا يوصلها إلى الحكم أو النائب في

القرار السياسي".

الآن لا يزال تأثير الميليشيات على

الحياة الاجتماعية في العراق واضح

والذي يتحقق من خلال تأثيرها على

الحياة الاجتماعية في المجتمع

الوطني والجمهوري في العراق

إن الميليشيات لا تزال تحفظاً بأسلوبها

وتتابع أن هناك أحراضاً سياسية لديها

وتحفظاً بأسلوبها إلى الشارع العراقي

لأنه لا يوصلها إلى الحكم أو النائب في

القرار السياسي".

وأوضح أن بعض الميليشيات

لا تزال تحفظاً بأسلوبها إلى الشارع

بغطاء رسمي أو غير رسمي.

فيما أكد استمر التردّي في الخدمات

والآمن سبباً بالتحفظات الشعبيّة

بعد التطبيق "المدني" أن هناك جهات

سياسية لا تزال تحفظاً بأسلوبها بسب

صادر أمر تنسيقي رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٣

بدمج الميليشيات بالقوات الأمنية.

وقال "بما أن بناء الدولة غير مستقر وغير

مؤسسياته ولم يتم إنشاء الأجهزة الأمنية

على أساس المهنة فمن المتوقع أن تعود

الميليشيات إلى الشارع العراقي".

وأضاف أن جميع الجهات السياسية

تحفظاً بأسلوبها إلى الشارع العراقي

لأنه لا يوصلها إلى الحكم أو النائب في

القرار السياسي".

الآن لا يزال تأثير الميليشيات على

الحياة الاجتماعية في العراق واضح

والذي يتحقق من خلال تأثيرها على

الحياة الاجتماعية في المجتمع

الوطني والجمهوري في العراق

إن الميليشيات لا تزال تحفظاً بأسلوبها

وتتابع أن هناك أحراضاً سياسية لديها

وتحفظاً بأسلوبها إلى الشارع العراقي

لأنه لا يوصلها إلى الحكم أو النائب في

القرار السياسي".

وأوضح أن بعض الميليشيات

لا تزال تحفظاً بأسلوبها إلى الشارع

## بغداد / زينب سنكور

تضارب التصريحات بشأن احتفال

وجود الأسلحة في عودة الميليشيات إلى

المشهد بعد التحسن الأمني الذي حدث في

السنوات الأخيرة.

ورجح عدد من أعضاء مجلس النواب

إمكانية عودة الميليشيات إلى الشارع

العربي، واستبعد البعض الآخر عودتهم

بحجة أن الميليشيات التي كانت تدعى إلى

العنف واستخدام السلاح لا يعود إلى إرادة

الميليشيات لكنه يعود إلى إرادة

الله تعالى.

قال زائف على برج العنكبوت على

إن الميليشيات تعود إلى الشارع العراقي

لأنه لا يوصلها إلى الحكم أو النائب في

القرار السياسي".

وأضاف أن بعض الميليشيات

لا تزال تحفظاً بأسلوبها إلى الشارع

العربي، واستبعد البعض الآخر عودتهم

بحجة أن الميليشيات التي كانت تدعى إلى

العنف واستخدام السلاح لا يعود إلى إرادة

الميليشيات لكنه يعود إلى إرادة

الله تعالى.

وقال زائف على برج العنكبوت على

إن الميليشيات تعود إلى الشارع العراقي

لأنه لا يوصلها إلى الحكم أو النائب في

## أنباء عن مفاوضات لتمديد

# الأمن والدفاع: البرمان صير بقاء الاميركي

متتابعة / المدى

وكذلك تعيينه لمنصب رئيس الدرك الملكي والجنوب، وتقديمه لبيان تفاصيله

أولى المهام التي يتعين على رئيس الدرك الملكي القيام بها، وذلك في إطار تطوير

الدرك الملكي وتحسين أدائه، وذلك في إطار تطوير

&lt;p